المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

الندوة الثالثة عبر الإنترنت:

ماذا يعني توطين الصناعة في الحالة المصرية؟

نشرة صحفية

القاهرة – 6 مايو 2020

عقد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، اليوم الأربعاء، ندوته الثالثة عبر الإنترنت بعنوان: "ماذا يعني توطين الصناعة في الحالة المصرية؟"، بحضور نخبة من رجال الصناعة وخبراء الاقتصاد، لمناقشة الفرص والتحديات أمام توطين الصناعة في مصر، حيث يتزايد التوجه العالمى نحو توطين الصناعات بعد تعرض سلاسل الإنتاج لاضطرابات شديدة في أعقاب أزمة انتشار وباء كوفيد 19، وذلك بالتركيز على قطاعات المنسوجات، والأدوية، والأثاث، والأجهزة الكهربائية.

وقالت الدكتورة عبلة عبد اللطيف المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، إن إمكانيات توطين الصناعة تختلف من صناعة لأخرى، ولكن هناك خطوط عريضة يجب الانتباه لها بغض النظر عن نوع الصناعة، مؤكدة أن التوطين لا يعنى أن تتم كل مراحل الإنتاج بالضرورة محليا أو في أماكن قريبة، وإنما المقصود أن يتم ما أمكن من ذلك لأن تحقيق الكفاءة الاقتصادية هو العنصر الحاكم، فمن الخطير أن يأتي التوطين بتكلفة إنتاجية أكبر.

وأوضحت عبد اللطيف أن جذب استثمارات للمنتجات الجديدة سيجذب معه سلاسل القيمة، والتي لا تتمثل في منتجات فقط وإنما أيضا خدمات، مشددة على أهمية عدم اتخاذ إجراءات جذرية في تغيير سلاسل القيمة نتيجة لمشكلة مؤقتة، كما أنه من الخطر ترجمة التوطين في منع الاستيراد أو رفع تكلفته لأن في كل الصناعات هناك بنود من الضرورى استيرادها لأن تكلفة استيرادها منخفضة بشكل لا يمكن منافسته محليا.

ولفتت عبد اللطيف لأهمية الاستفادة من الفرص الاستثمارية الضخمة في توطين الصناعة بمصر، المتمثلة في الاستثمارات الصينية المهاجرة والاستثمارات الأوربية المهاجرة من الصين، ولكنها فرص مؤقتة يتنافس عليها الجميع مثل تركيا والمغرب، وهو ما يتطلب التحرك السريع لجذب هذه الاستثمارات من خلال تقديم حوافز غير تقليدية، وهو ما يحتاج فكرا مختلفا يطرح حلولا لمشاكلنا المزمنة في توفر الأراضى، واختصار الإجراءات الحقيقى، وخفض أسعار الطاقة، وهناك فرصة لذلك في ظل هبوط أسعار النفط لمستويات تاريخية.

من جانبه شرح محمد قاسم رئيس مجلس إدارة الشركة العالمية للتجارة وعضو مجلس إدارة باتحاد الصناعات المصرية، تطور تركز وتوطين صناعة الملابس والمنسوجات عالميا، والتي مرت بمراحل عديدة بداية من ظهورها في إنجلترا عقب الثورة الصناعية وتوطنها بالقرب من أسواق المستهلكين غرب أوروبا، ثم انتقال مرحلة التوطن إلى القرب من مناطق توافر الأيدى العاملة الذى أصبح العنصر الأساسى في هجرة الصناعة، ثم مرورها بمرحلة تفتت عالمى نتيجة اتفاقية التجارة الحرة "الجات" واستثناء صناعة المنسوجات من القاعدة العامة للاتفاقية وتطبيق نظام الحصص، ثم عودة التوطين مرة أخرى بعد إلغاء نظام الحصص وتركز الصناعة في الصين والهند وبنجلاديش، وهى مناطق يتم فيها الإنتاج بشكل اقتصادى.

وأوضح قاسم ظهور عوامل جديدة أثرت على التوطين مثل القرب من الأسواق، وسهولة النفاذ للأسواق بدون قيود جمركية، ورغم تمتع مصر بمزايا سهولة النفاذ للأسواق إلا أنها لم تستفد من هذا الوضع، مشيرا إلى أن وباء كوفيد 19، ساهم في استعجال بعض الاتجاهات التي بدأت تظهر بالفعل في الفترة السابقة، حيث بدأت الصين التوجه نحو توجيه مواردها للصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وتخفيض صادراتها من الملابس والمنسوجات بنحو 15% بما يعنى نحو 45 مليار دولار، في الوقت الذى لا تتخطى فيه الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة والمنسوجات أقل من 2 مليار دولار، وهناك فرصة أمام مصر للاستفادة من هذه الفرص التي ساهمت كورونا في تسريعها.

وطالب قاسم بإصلاحات هيكلية ومؤسسية، وإصلاحات في السياسات المالية والنقدية، حتى لا تذهب مجهودات جذب الاستثمار هباء في ظل ارتفاع تكلفة الأعمال في مصر، ولفت إلى أن أهم سلاسل القيمة لصناعة الملابس التي يجب جذب استثمارات فيها تتمثل في مجال النسيج والصباغة والتجهيز، لأننا نعتمد على خامات مستوردة، وهو ما يقصر مدة دورة الإنتاج في حالة توطين صناعة الخامات.

وقال الدكتور شيرين عباس حلمى الرئيس التنفيذى لشركة فاركو للأدوية، إن حجم استثمارات صناعة الدواء في مصر يقدر بـ80 مليار جنيه، بإنتاج 2.5 مليار علبة دواء سنويا، حيث يقدر حجم الإنتاج المحلى بنسبة 93% من الحصة السوقية مقابل 7% للمستورد، ورغم ضخامة الحصة السوقية من الإنتاج المحلى إلا أن هناك مشكلة تتعلق باستيراد 93% من الخامات اللازمة لصناعة الدواء من الخارج، وهى الأزمة التي تزايدت في أعقاب أزمة كورونا، نتيجة منع الصين والهند لتصدير خامات صناعة الدواء الداخلة في صناعة الأدوية اللازمة لمواجهة كوفيد 19، مثل خامات الباراسيتامول والبنادول والأدوية المسكنة ومخفضات الحرارة.

وأكد حلمى، أن لدينا توطين لصناعة الدواء في مصر وهو ما ظهر في إنتاج عقار مصري علاج فيروس سى، ولكن هناك حاجة ملحة لتوطين صناعة الخامات محليا، بالاستفادة من القدرات البحثية وتطور البحث العلمى في مجال الدواء، حيث يوجد نحو 150 مصنع ادوية في مصر، في حين لا يوجد سوى مصنعين فقط لصناعة الخامات.

وأعلن حلمى عن إجراء 3 تجارب لثلاثة أدوية مصرية لعلاج فيروس كورونا، وبحلول 30 يونيو المقبل سيكون هناك أدوية مصرية لعلاج كورونا بتكلفة معقولة، كما يجرى مخاطبة جهات بحثية أوروبية لتصنيع الفاكسينات وكواشف الفيروس، لافتا إلى أن تكلفة صناعة الكاشف تتراوح بين 5 – 14 دولار، وهو ما يمكن تصنيعه في مصر محليا بقيمة 4 – 5 جنيها، كما يجرى حاليا العمل على بدء صناعة أجهزة تنفس صناعى محلية بالتعاون مع الإنتاج الحربى سيتم البدء في الإنتاج بحلول 30 يونيو، وهناك زيادة فى صناعة الكمامات لمواجهة الأزمة، وهو ما يعنى وجود صحوة في قطاع الصناعات الدوائية وصناعة المستلزمات الطبية نتيجة الأزمة، يجب أن تكتمل بتوطين صناعة خامات الدواء.

ودعا حلمى إلى تفعيل الشراء الموحد للمصانع والدول من الأدوية والخامات، وهو ما تقوم به دول الخليج حاليا، لتقليل التكلفة، مطالبا أيضا بسرعة انتهاء مجلس النواب من إقرار قانون التجارب الإكلينيكية لدفع البحث العلمى في قطاع الدواء.

وفيم بتعلق بصناعة الأثاث وإمكانيات التوطين، أوضح أحمد حلمى رئيس غرفة صناعة الأخشاب والأثاث باتحاد الصناعات، أن القطاع يعمل فيه مليون شخص كعمالة مباشرة وغير مباشرة، وهناك العديد من مكونات الإنتاج التي يمكن توطين صناعتها في مصر، خاصة خامات المسطحات والتي تمثل 50% من القيمة المضافة للمنتج، ولكن هذا النوع من المنتجات ذو استثمارات عالية لكن هناك مشاكل تتعلق بضعف التعاون في مجال البحث العلمى في هذه المجالات نتيجة ضعف ميزانيات البحث العلمى في الجامعات والمراكز البحثية، وضعف الاختبارات في الهيئة العامة للمواصفات والجودة.

وأضاف حلمى، أن هناك مكونات سهلة التصنيع يمكن توطين صناعتها مثل المسامير، والمجارى، والمفصلات، وكلها خامات بسيطة ويسهل صناعتها، ولكن أكثر من 50% من القطاع صناعات صغيرة ومتوسطة غير رسمية، وهو ما يتطلب إدخالها في المنظومة الرسمية، وبالتالي هناك ضرورة لتفعيل القوانين والقرارات السابق إصدارها بالشكل اللائق حتى تعمل المنظومة على جذب الصناع بشكل أكبر.

وأشار حلمى إلى أن تجميع الصناعة في مجمعات صناعية أمر هام في إطار تشجيع الصناعة ورفع القيمة المضافة لها، ولكن الأهم هو إمكانية التفعيل، ضاربا المثل بوجود عدد كبير من المشاكل التي تعيق تفعيل مدينة الأثاث بدمياط، بما يقلل فرص الاستفادة رغم ما تم ضخه من استثمارات.

من جانبه تحدث الدكتور بهجت الداهش عضو مجلس تكنولوجيا الصناعة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي، عن توطين الصناعة في مجال الأجهزة الكهربائية، موضحا أن تعميق التصنيع المحلى يستهدف تقليل الواردات وزيادة الصادرات، وبناء قاعدة صناعية قادرة على التصميم والتطوير، والمساهمة في تقليل البطالة، وهو ما يتطلب تأهيل وتشجيع الشركات المحلية لتصنيع المكونات، والتعاون مع شركات أجنبية لتصنيع المكونات التكنولوجية، وإنشاء قاعدة صناعية تعتمد على البحوث التطبيقية والتطوير.

وعرض الداهش تحليلا لأهم مكونات الإنتاج المستوردة التي يمكن توطين صناعتها محليا في مجال صناعة الغسالات والثلاجات والبوتاجازات والسخانات الكهربائية والسخانات الغاز، مشيرا إلى أن إحلال 10 من أهم مكونات الإنتاج يوفر واردات بقيمة 350 مليون دولار سنويا، وعرض ملامح استراتيجية متكاملة لتطبيق توطين هذه الصناعات والتي يجب أن يشارك في تنفيذها جهات مختلفة وليس وزارة بعينها.

ودعا الداهش إلى تفعيل مجلس تعميق التصنيع المحلى، والذى يضم ممثلين عن اتحاد الصناعات، وممثلين من الوزارات المعنية، والاعتماد على الموارد والكفاءات المحلية في تصنيع المكونات المغذية للحد من الواردات وتعظيم الصادرات، مطالبا بإزالة التشوهات الجمركية المتمثلة في وجود تعريفة جمركية منخفضة على مكونات الإنتاج تامة الصنع، بما يجعل صناعتها محليا غير منافس للأسعار المستوردة.

من جانبها دعت الدكتورة عبلة عبد اللطيف إلى ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية وحل المشكلات المؤسسية التي تعانى منها الصناعة، حيث يتوقف العمل على جانبي السياسة المالية والنقدية فقط، وهو ما يستدعى إجراء إصلاحات هيكلية لإجراءات الاقتصاد الحقيقى لتدعيم القدرة على جذب استثمارات في توطين الصناعة، مشددة على ضرورة وجود خريطة استثمارية محددة بمتطلبات توطين الصناعة، على غرار ما عرضه الدكتور بهجت الداهش في مجال صناعة الإجهزة الكهربائية، وتفعيل الشراء الموحد للخامات في صناعة الدواء وإقرار قانون التجاري السريرية، ودعم البحث العلمى في مجال صناعة الأثاث، حتى يمكن العمل على جذب استثمارات التوطين في هذه المجالات، مشيرة إلى أن المركز يجرى مجموعة من الدراسات القطاعية لكل صناعة على حدة لتحديد أهم الفرص ونقاط الضعف ومتطلبات التغيير والإصلاح المؤسسى.